

"عدالة" - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل

كلمة افتتاحية

سياسة فوق القانون: الهجمة على تنظيمات حقوق الإنسان

المحامي حسن جبارين

في الشهر الأخير، وعلى خلفية إصدار تقرير لجنة غولدستون، شنت هجمة غير مسبوقه ضد "الصندوق الجديد لإسرائيل" وتنظيمات حقوق إنسان ناشطة في إسرائيل. وقد شارك في هذه الهجمة وزراء وأعضاء كنيست وصحفيون كبار ومحللون سياسيون وجمعيات تهدف إلى ترسيخ الاحتلال.

وقد تدهور الوضع، حتى أن الكنيست ناقش إقامة لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في عمل تنظيمات حقوق الإنسان، وطرح على طاولة الكنيست اقتراح قانون يهدف إلى تقييد التبرعات من خارج البلاد لهذه التنظيمات. ما هي مدلولات هذه الهجمة؟ صحيح أنها بدأت على خلفية إصدار تقرير غولدستون، ولكن كثيراً من مؤسسات حقوق الإنسان ترسل تقارير إلى لجان الأمم المتحدة المختلفة عن انتهاكات حقوق الإنسان بشكل منتظم، ووزارة الخارجية الإسرائيلية، في المقابل، ترد، بواسطة نيابة الدولة، على هذه التقارير وتُمثل أمام لجان الأمم المتحدة. كما قُدمت في السابق تقارير أكثر نقدية من تقرير غولدستون مثل تقارير من الأمم المتحدة حول عملية "الصور الواقي"، وعليه، لا يمكن تفسير هذه الهجمة على أنها رد على تقرير غولدستون، فقط.

على الصعيد المؤسسي بدأت في منتصف العقد الماضي هجمة سياسية على الجهاز القضائي قادها وزير القضاء وقتها. وفي صلب هذه الهجمة كانت النظرية التالية: يجب أن تكون السياسة متحررة من قيود سلطة القانون، وعليه يُمنع تدخل مستشارين قضائيين باسم القانون في قرارات المسؤولين عنهم؛ يجب تقييد النقد القانوني على قوانين الكنيست وعلى قرارات حكومية معينة؛ يجب أن يأخذ الجهاز السياسي دوراً مركزياً في تعيين القضاة؛ الخ.

وقد أثمرت هذه النظرية وأدت إلى تسلط حزب "يسرائيل بيتينو" على سلطات تطبيق القانون: تم تعيين وزير القضاء بتحويل من رئيس الحزب أفيغدور لبيرمان؛ رئيس لجنة الدستور هو من حزب يسرائيل بيتينو وكذلك وزير الأمن الداخلي، المسؤول عن الشرطة. علاوة على ذلك، فقد عين ممثل عن الحزب اليميني الأكثر تطرفاً "هنيحود هليئومي" عضواً في لجنة تعيين القضاة. بالإضافة لذلك، بدأت تتفاقم ظاهرة عدم تطبيق السلطات لقرارات المحاكم.

خلال وبعد الحرب على غزة، توجهت مؤسسات حقوق الإنسان إلى المستشار القضائي للحكومة بطلب فتح تحقيق جنائي بخصوص انتهاك القانون الدولي، لكن جميع هذه التوجهات رفضت. وقد أدت الهجمة السياسية على المحكمة العليا إلى ردع الأخيرة عن التدخل. هنالك التماسات عالقة منذ أكثر من ثلاث سنوات أمام المحكمة العليا ضد سياسة عدم فتح تحقيقات بخصوص قتل فلسطينيين. ولغاية اليوم لم تبت المحكمة في هذه الالتماسات.

نحن نلاحظ في الوضع السياسي الراهن، وأكثر من أي وقت، تنامي شرعية الرؤيا التي تؤيد تحرير السياسة من القانون. إن جذور هذا التصور عميقة جداً وتصل إلى بداية العقد الماضي، عندما بُني جدار الفصل العنصري خلافاً للقانون الدولي، واستمرت مع إغلاق الملفات المتعلقة بقتل الشبان العرب في أكتوبر 2000 بما يتناقض مع توصيات لجنة أور؛ كما تم تشريع قوانين عنصرية مثل القانون الذي يمنع لم الشمل على أساس الانتماء القومي، وازدياد التحريض على المواطنين العرب في أعقاب نشر وثائق التصور المستقبلي، إلى جانب هدم بيوت في القدس وفقاً للقانون الدفاع الانتدابي. هذا بالإضافة إلى الحصار على قطاع غزة الذي يفرض عقاباً جماعياً على سكانه والدعم الكبير للعدوان على غزة، الذي حوى استهتاراً كبيراً بقوانين الحرب.

بناءً عليه، فإنّ الرؤيا السياسية التي تطالب بتحرير السياسة من القانون هي التي تفسر الهجمة على تنظيمات حقوق الإنسان. النقد الذي تُسمعه تنظيمات حقوق الإنسان يُفهم كعائق غير محتمل أمام السياسة، لأنه يهدف إلى إخضاع السياسة لسلطة القانون. تقرير غولدستون هو حول العلاقة بين القوة والقانون، ولذلك من واجب تنظيمات حقوق الإنسان، بالذات وفي هذا الوقت، الاستمرار في المطالبة بتطبيق القانون الدولي بخصوص حقوق الإنسان.